A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/15/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 5 أغسطس 2022

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022

الخبرات الوطنية والإقليمية في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية إلى جانب دعم الويبو أنشطة تكوين الكفاءات والتدريب في هذا المجال

مساهمات من إعداد ألبانيا والدكتور باسم عوض

1. وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (اللجنة) في دورتها الرابعة عشرة، المنعقدة في الفترة من 2 إلى 4 سبتمبر 2019، على أن تنظر، في دورتها الخامسة عشرة، في "تبادل القصص الناجحة بشأن خدمات تكوين الكفاءات وخدمات الدعم المُقدمة من الويبو لأغراض تنفيذ أنشطة التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي لفائدة الوكالات والموظفين الوطنيين طبقا للتوصيات المعنية من أجندة التنمية وولاية لجنة الإنفاذ". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمتين من ألبانيا ومن د. باسم عوض، قاضي سابق في محكمة الاستئناف بمصر، وأستاذ في كلية الحقوق، جامعة ويسترن أونتاريو، لندن، كندا

2. وتؤكد كلتا المساهمتين على فوائد تكييف موارد التدريب لاستخدامها في أنشطة تكوين الكفاءات المتعلقة بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. ووصفت مساهمة ألبانيا عملية تكييف دليل الويبو التدريبي *للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا* بغرض استخدامه في ألبانيا. ويوفر الدليل التدريبي لمحة عامة عن الإطار القانوني الوطني ويوضح تأثير الاجتهاد القضائي الألباني على التحقيق في قضايا التعدي على الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا. كما تؤكد المساهمة فوائد الأداة في بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات التدريب مثل المدرسة الألبانية للقضاة التي تتولى تدريب القضاة والمدعين العامين والمحققين.

3. ويتحدث د. عوض في مساهمته عن إعداد الكتاب الذي نشرته الويبو مؤخرا بعنوان "دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية" (كتاب السوابق القضائية). وتتيح هذه المجموعة من قرارات المحاكم الأخيرة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية (مع التركيز بشكل خاص على الإنفاذ المدني والجنائي للعلامات التجارية وحق المؤلف) للقضاة في المنطقة العربية تعزيز خبراتهم في منازعات التعدي على الملكية الفكرية. كما يعلق د. عوض على التحديات التي تمت مواجهتها والدروس المستفادة من إعداد ذلك كتاب السوابق القضائية الذي شارك فيه كمراجع.

4. وترد المساهمتان حسب الترتيب التالي:

تكييف دليل الويبو التدريبي *للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا* بغرض استخدامه في ألبانيا..... 3

دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية..... 6

[تلي ذلك المساهمتان]

تكييف دليل الويبو التدريبي *للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا* بغرض استخدامها في ألبانيا

مساهمة من إعداد الدكتورة ماريانا سيميني توتولاني، أستاذة القانون ورئيسة برنامج التدريب الابتدائي، المدرسة الألبانية للقضاة، تيرانا، ألبانيا *

ملخص

تقدم هذه المساهمة معلومات عن أثر دليل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) التدريبي *للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا* (الدليل)، والذي جرى تكييفه للاستخدام في ألبانيا. ويعطي الدليل صورة عامة عن الإطار القانوني الوطني مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص للقانون الجنائي الألباني وقانون الجمارك، فضلاً عن القوانين الألبانية المتعلقة بحق المؤلف والملكية الصناعية. واستخدم الدليل في مختلف المؤسسات العامة في ألبانيا مما يعزز تعاونها. وفي الواقع، كلما كانت العلاقات بين مؤسسات العدالة والوكالات العامة أقوى، كلما قلت حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وتظهر فائدة الدليل أيضًا في الطريقة التي يتعامل بها الاجتهاد القضائي الألباني مع التحقيق والبت في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وقد ثبت أن الدليل مفيد بشكل خاص في بناء القدرات المؤسسية باعتباره أحد أهم أهداف مؤسسات التدريب مثل المدرسة الألبانية للقضاة التي تتولى تدريب القضاة والمدعين العامين والمحققين.

أولا. مقدمة

1. بناء على اقتراح المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وبدعم من المديرية العامة للملكية الفكرية (GDIP)، أمكن إعداد دليل *التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقة مرتكبيها قضائيا في ألبانيا* ونشره استنادا إلى معيار دليل الويبو. ونشر الدليل الألباني في نوفمبر 2020 تحت رعاية المديرية العامة للملكية الفكرية في تيرانا ووزع لاحقًا على الفئات المستهدفة المهتمة من المهنيين في المجال.

2. ولتكييف الدليل ونشره أهمية خاصة في ألبانيا، إذ يعتقد أن أنشطة التعدي على الملكية الفكرية، مثل قرصنة حق المؤلف وتقليد العلامات التجارية، باتت تجارة مربحة مثل الاتجار بالمخدرات. وقد يُعزى ذلك إلى النفقات العامة المنخفضة التي يستفيد منها المتعديين على حقوق الملكية الفكرية، لعدم دفع الضرائب والتهرب الجمركي أو دفع الرسوم المفروضة، مما يمكنهم من تحقيق أرباح طائلة كان ينبغي أن يجنيها صاحب الحقوق المعني.

ثانيا. الهدف من الدليل

3. إن الغرض من إعداد هذا الدليل في المقام الأول هو تكوين كفاءات المجموعات المهنية المرتبطة بإنفاذ القانون داخل مؤسسات مختلفة، مثل هياكل الجرائم الاقتصادية في شرطة الدولة، وهياكل الجريمة الاقتصادية في مؤسسات الجمارك، والمدعين العامين، والقضاة في المحاكم المدنية والجنائية الإدارية وموظفي المديرية العامة للملكية الفكرية ومديرية حق المؤلف والمحامين والمحضرين وغيرهم.

4. وتبنت المديرية العامة للملكية الفكرية فكرة تكييف الدليل التدريبي على الفور، اذ اعتبرت الدليل وثيقة من شأنها إذكاء معرفة المهنيين الألبان بالالتزامات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وتيسير التنفيذ العملي لهذه الالتزامات. ويظل تجريم التعدي وفرض الجزاء الجنائي على المتعدي على حقوق الملكية الفكرية هو الهدف الرئيسي من هذه المواد. ومع ذلك، فإن الجمع بين الملاحقة الجنائية ومطالبات الأطراف المدنية في الإجراءات الجنائية أو الإجراءات المدنية المنفصلة هو مسار فعال بشكل خاص لحماية حقوق الملكية الفكرية. أما المسار الإداري، الذي يستفيد من الغرامات المنصوص عليها في حالات التعدي على الحقوق، فيكمل شبكة الأدوات لتحديد حالات التعدي وقائمة الجزاءات.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

5. وسلط الضوء على حماية المصلحة العامة وحماية حقوق المستهلك في جميع القضايا التي يغطيها الدليل، وخاصة في القضايا المتعلقة بتقليد المنتجات الصيدلانية والغذائية.

6. ويوضح الدليل جليا وجود سلسلة منظمة في جرائم الملكية الفكرية. وفي الواقع، يرتكب جرائم التعدي على الملكية الفكرية أشخاص مختلفون، ذوي مستويات معرفية مختلفة ممن يقعون في أشكال مختلفة من الذنب، فيما يجري استغلال البعض منهم من لدن آخرين. وتعتمد إدانة مرتكبي الجرائم الذين يشكلون حلقة من سلسلة التوريد، على قرب هؤلاء من مصدر البضاعة غير المشروعة. والحلقة التي لا جدال فيها هي الحلقة الأولى من السلسلة، وعادة ما تكون الشركة المصنعة للسلعة أو المنتج، ثم يليها المستورد والموزع ومتعهد المستودع ومالك المحل أو المستودع وفي نهاية المطاف البائع المتجول.

7. واعتبر المهنيون، الذين استخدموا الدليل، أنه أداة مفيدة ودليلًا عمليًا يركز على معالجة الممارسة القضائية والتحقيقية في الملاحقات الجنائية في ألبانيا، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق والبت في القضايا الملموسة المتعلقة بحق المؤلف والتعدي على العلامات التجارية، بما في ذلك قرصنة حق المؤلف وتقليد العلامات التجارية. ويقدم الدليل أيضا أمثلة على الوثائق ذات الصلة بإعداد لائحة الاتهام وبيان الجهة المبلغة، والتي تم تكييفها لاستخدامها في ألبانيا. وتساعد هذه النماذج المعنيين بإنفاذ القانون في تجميع وإعداد الوثائق المتعلقة بالمسائل التالية بطريقة موحدة.

ثالثا. تكييف الدليل للاستخدام في ألبانيا

8. جرى تكييف الدليل للاستخدام في ألبانيا على أساس ثلاثة مواضيع متوازية:

- الإطار القانوني الدولي الذي يوفر الحماية من التعديات على حقوق الملكية الفكرية، استنادًا بشكل أساسي إلى اتفاق تريبس، فضلاً عن الإطار القانوني الوطني القائم على القانون الجنائي والقانون الجمركي الألباني والقوانين الخاصة لحماية حق المؤلف والملكية الصناعية في ألبانيا و اللوائح التي تم اعتمادها في تنفيذها.
- طرق حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. وفي هذا الجانب، تتمثل الوظائف الرئيسية للإطار القانوني الوطني في الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، وتحديد الأدوات القابلة للتطبيق وسبل الانتصاف القانونية، وإنشاء هياكل إنفاذ القانون وإعمالها وضمان تنفيذ إجراءات إنفاذ القانون؛
- المشورة العملية حول الخطوات التي يجب اتباعها في مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة من لدن المحققين والمدعين العامين والقضاة.

9. وحافظت النسخة الألبانية من الدليل على النموذج العادي الذي أعدته الويبو. ومع ذلك، فإن النسخة المخصصة لألبانيا تستمد أمثلة من التجربة الألبانية في كل فصل، لا سيما فيما يتعلق بالتعامل مع المنتجات المقلدة، وقرصنة حق المؤلف، والالتزام بملاحقة التعديات ذات الطابع الإجرامي أو الإداري.

رابعا. هيكل الدليل

10. يحتوي الدليل على 15 فصلاً، بما يتماشى مع النموذج الذي أعدته الويبو لبلدان أخرى. ويتناول جزء هام من الدليل عناصر الجريمة بناء على التشريع الألباني، بما في ذلك العناصر الذاتية للجريمة، مثل التعبير عن النية، وكذلك المعرفة البناءة بعواقب الجريمة. ويقدم هذا الجزء من الدليل أيضًا اقتراحات عملية وتعليمية للمدعين العامين والمحققين لتحديد العوامل التي ينبغي تقييمها من لدن المتخصصين القانونيين لتحديد مدى جدية التعدي واستبعاد الشك المعقول فيما يتعلق بالذنب. وتسهل قائمة الأسئلة المحتملة التي يمكن طرحها على الأشخاص المشاركين في هذه الأنشطة نقل المعرفة إلى المهنيين كما تساعد في تكوين كفاءات المعنيين.

11. وتعطي الجوانب المتعلقة بالسلطة التقديرية للمدعي العام قيمة عملية للدليل، والذي يتضمن مواد حول كيفية التعرف على الجاني وصياغة التهمة وتقييم عبء الإثبات والنظر في التهم الجنائية البديلة المحتملة.

12. وتظل العقوبة جانبًا مهمًا يهدف إلى إثبات الحق المنتهك، ولكن أيضًا لمنع الانتهاكات الجديدة من نفس النوع. ويعتبر التناسب المعقول والعادل بين الجرم والعقوبة أحد الاعتبارات المهمة للمحاكم. وتظل طبيعة الضرر الناجم ونطاقه ومدى المنافسة غير العادلة في السوق ودائرة الأشخاص المتورطين في الجريمة وأي نشاط إجرامي مرتبط أو مدى تنظيمهم وطريقته، عوامل مهمة للغاية في تحديد ما إذا كانت الظروف تؤدي إلى تفاقم الجريمة من عدمه.

13. وعند تقييم خطورة انتهاك القانون، يجب على المدعين العامين والقضاة مراعاة الإجراءات المحددة التي تشكل انتهاكًا للحق، على سبيل المثال ما إذا كانت الإجراءات تتعلق بصحة الإنسان أو مسائل الأمن العام، وما إذا كان الانتهاك قد تسبب في وقوع إصابات. ويجب أن يأخذوا في الاعتبار عدد الأشخاص الذين شاركوا في النشاط الإجرامي، وكذلك إمكانية تورط مجموعات وشبكات الجريمة

المنظمة، ويجب عليهم تقييم مدى الخسائر أو الضرر الملموس أو المحتمل الذي قد يلحق بالأشخاص المعنيين، ونوع السوق وحجمه الذي يتم فيه تداول السلع المقلدة، وتأثير ذلك على السوق وما إذا كان الضحية أو الشخص المصاب قد اتخذ خطوات معقولة لتخفيف عواقب الانتهاك.

14. ويتم تناول عبء الإثبات في فصل منفصل، يبدأ بالحاجة إلى تحديد صاحب الحق والمؤلف ومالك حقوق الملكية الفكرية، ثم يستمر في الإجراءات الاحترازية لتأمين الأدلة والحفاظ عليها، قبل تحليل الحالات التي يكون فيها المنتهكون خارج الحدود الوطنية أو اتساع رقعة التعدي ونتائجه إلى عدة دول. وعولجت هذه العناصر المتعلقة بإثبات التعدي فيما يتعلق بتقليد العلامات التجارية والتعدي على حق المؤلف.

15. ويتناول الدليل أيضًا حالات التخلص من السلع المقلدة أو المقرصنة، وطريقة مصادرتها، وتفاعل سلطات الجمارك مع القضاء، وتنسيق العمل مع شرطة مكافحة الجرائم الاقتصادية، وما إلى ذلك. إن الأمر بإتلاف هذه السلع أو التخلص منها هو في حد ذاته سبيل من سبل الانتصاف القانوني الذي يحمي مصلحة صاحب الحق من المنافسة غير المشروعة ويهدف إلى منع ظاهرة التعديات الأخرى التي يرتكبها متعديون آخرون.

16. وفي الحالات العابرة للحدود، قد لا تكون التعديات أكبر حجمًا فحسب، بل يبدو أيضًا أن تورط الجريمة المنظمة أكثر تعقيدًا. وترتبط هذه الظواهر أحيانًا بجريمة غسل الأموال. وتظل المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في هذه الحالات هو أحد عوامل النجاح الرئيسية. ويبسر الدليل تكوين كفاءات قرائه نظرا لما يقدمه من نصائح عملية حول الخطوات التي يجب أن يتخذها المدعي العام والقاضي في قضايا جرائم الملكية الفكرية المنظمة عبر الحدود.

خامسا. مجموعات المهنيين المستفيدة من الدورات التدريبية

17. وقعت المدرسة الألبانية للقضاة مذكرة تعاون مع المديرية العامة للملكية الفكرية وأدرجت الدليل في المواد التدريبية للقضاة والمدعين العامين مع وضع الدليل فورا على رفوف مكتبتها المادية والإلكترونية.

18. وخلال عامي 2021 و2022، عُقدت عدة دورات تدريبية استهدفت القضاة والمدعين العامين والمحامين وموظفي وكالات إنفاذ القانون. وقد نظمت هذه الدورات في إطار تعاون ثلاثي بين الويبو ومدرسة القضاة والمديرية العامة للملكية الفكرية.

19. كما تم توزيع الكتيب على القضاة المرشحين. وقد استخدم لأول مرة كمادة عملية في الدورة التدريبية التي شكلت جزءًا من البرنامج الابتدائي الأول على الإطلاق (2021-2022) في مدرسة القضاة، لاستكمال المواد المتعلقة بجرائم الملكية الفكرية.

20. ويظل الدليل مادة دسمة للمحامين والمدعين العامين بالدولة الذين يشاركون في التدريب المنظم بالاشتراك بين مدرسة القضاة والادعاء العام والغرفة الوطنية للمحامين.

21. ومن بين المجموعات المستهدفة المهمة التي يمكن أن تستفيد من هذا الدليل أيضًا مجموعة المهنيين العاملين في إدارة الجمارك، والذين قد يجدوه متصلا بشكل كبير بعملهم اليومي، وخاصة فيما يتعلق باستيراد وتصدير المنتجات المزعوم التعدي عليها.

سادسا. خاتمة

22. يسر إعداد الدليل المخصص *للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية* وملاحقة مرتكبيها قضائيا تكوين الكفاءات المهنية في نظام العدالة والإدارة العامة وشرطة الدولة ونظام الجمارك وكذلك العاملين في إطار شبكة المهنيين المستقلين، مثل المحامين والمحضرين. وتوفر المادة التدريبية العناصر النظرية والعملية والتحليل القانوني والفقهي والمشورة العملية ونماذج الأعمال والوثائق.

[نهاية المساهمة]

دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية

مساهمة من إعداد د. باسم عوض، قاضٍ سابق بمحكمة الاستئناف بمصر، وأستاذ بكلية الحقوق، جامعة ويسترن أونتاريو، لندن، كندا[*]

ملخص

في عالم يتنامى اعتماده على أصول المعرفة، يكتسي التعامل القضائي مع قوانين ولوائح الملكية الفكرية أهمية بالغة للنمو الاقتصادي ووضع السياسات في هذا الشأن. وتعاني السلطة القضائية في المنطقة العربية من محدودية خبرتها في الفصل في قضايا الملكية الفكرية بسبب، من بين أمور أخرى، نقص الموارد باللغة العربية التي تتناول التشريعات وقرارات المحاكم من المنطقة.

وتتيح دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية تحليلاً شاملاً لعدد من القضايا البارزة وأفضل الممارسات للفصل في قضايا الملكية الفكرية في المنطقة العربية. وأُعد كتاب السوابق القضائية ذاك ليستخدمه أساسا القضاة والموظفون القضائيون وموظفو إنفاذ القانون.

وأثناء إعداده، طفت إلى السطح عدة تحديات فيما يتعلق بتعقيد الفصل في منازعات الملكية الفكرية في المنطقة العربية والوصول إلى السوابق القضائية ذات الصلة من المحاكم المحلية.

وكان كتاب السوابق القضائية وثيق الصلة بأنشطة تكوين كفاءات وتدريب أعضاء السلطة القضائية وسلطات إنفاذ القانون الوطنية.

أولاً. معلومات أساسية: إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية

1. تؤدي القرارات القضائية دورًا فعالاً في صياغة وإصلاح أنظمة الملكية الفكرية المحلية. وتُعد المحاكم والقضاة بمثابة الأوصياء الرئيسيين على سيادة نظام الملكية الفكرية العادل والمنصف والذي يعزز الابتكار ويدعم نمو الاقتصادات الوطنية إلى جانب احترام تحقيق فوائد مجتمعية. وبالنظر إلى الأهمية الاقتصادية والتعقيدات القانونية المرتبطة بالتعدي على الملكية الفكرية، ينبغي إيلاء اعتبار خاص للفصل في قضايا الملكية الفكرية وإنفاذ القرارات القضائية.

2. ووفقًا لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، يجب أن تمكّن إجراءات الإنفاذ من اتخاذ إجراءات فعالة ضد أي عمل من أعمال التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون سبل الانتصاف المتاحة سريعة من أجل منع أعمال التعدي ويجب أن تشكل رادعًا ضد ارتكاب مزيد منها.[1]

3. وتختلف تجربة إصدار الاحكام في قضايا الملكية الفكرية من بلد إلى آخر. إلا أن القاسم المشترك بين بلدان المنطقة العربية هو توفر القضاء على خبرة محدودة في الفصل في القضايا المعقدة المتعلقة بالملكية الفكرية. ولا يوجد لدى معظم الأنظمة القضائية في المنطقة محاكم متخصصة لإدارة منازعات الملكية الفكرية. وعادة ما يُستدعى قضاة المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف للتعامل مع منازعات الملكية الفكرية دون تلقي تدريب متخصص في مجال الملكية الفكرية. ويمثل شح الموارد باللغة العربية التي تتناول أو تحلل التشريعات وقرارات المحاكم من المنطقة العربية تحديًا آخر في تقديم التدريب على الملكية الفكرية للقضاة وسلطات إنفاذ القانون.

4. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الحاجة إلى كتاب سوابق قضائية يجمع الاجتهاد القضائي في مجال الملكية الفكرية في المنطقة العربية أولوية لدى شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في الويبو بغية تعزيز الخبرات في منازعات الملكية الفكرية في المنطقة. ويكمل إعداد كتاب السوابق القضائية ذاك أيضًا الأنشطة الرامية إلى تحقيق الركيزة الاستراتيجية 4 من خطة الويبو الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2026 ("دعم الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية والأفراد لاستخدام الملكية الفكرية كأداة للنمو والتنمية المستدامة") من أجل صالح المنطقة العربية.[2]

---

[*] لا تُعَبِّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة إلا عن رأي كاتبها فقط ولا تُعَبِّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] المادة 41 من اتفاق تريبس.

[2] انظر أيضًا النتيجة المرتقبة 4.3 ("مستوى أكبر من المعارف والمهارات المتصلة بالملكية الفكرية في جميع الدول الأعضاء").

5. ويُكمل كتاب السوابق القضائية ذاك منشورات الويبو بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ويضيف إليها: الإصدار الرابع من كتاب السوابق القضائية باللغة الإنكليزية، والإصدار الأول من كتاب السوابق القضائية باللغة الإسبانية – *Jurisprudencia – La observancia de los derechos de propiedad intellectual*، والإصدار الثاني من كتاب السوابق القضائية باللغة الفرنسية *Recueil de jurisprudence – L'application des droits de propriété intellectuelle*.

6. واتبعت عملية إعداد كتاب السوابق القضائية المنهجية التي اتبعتها شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في المنشورات السابقة حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويشرح كل فصل مبادئ الملكية الفكرية الأساسية من الناحية العملية ويفحص قضايا مختارة لمناقشة كيفية تطبيق هذه المبادئ في سياقات مختلفة. وقد حُددت في كتاب السوابق القضائية ذاك أوجه التشابه بين الأحكام في البلدان العربية بعناية، وعند الاقتضاء، سُلط الضوء على الاختلافات في الاجتهاد القضائي.

7. واختير خبير خارجي في مجال الملكية الفكرية من المنطقة، القاضية الموقرة نهاد حسبان، رئيسة محكمة السلط وعضو المجلس القضائي الأردني، لإعداد دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية. والقاضية الحسبان هي مؤلفة النسخة العربية من الدليل التدريبي للويبو الخاص ب"التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها- المواد التدريبية في مجال التحقيق والملاحقة في جرائم الملكية الفكرية الموجهة لكبار المسؤولين عن إنفاذ القانون والمدعين العامين" في الأردن. وراجع خبير خارجي تلك السوابق القضائية وفقًا لسياسة منشورات الويبو، وهو القاضي الموقر باسم عوض، قاضي سابق في محكمة الاستئناف في مصر وأستاذ بكلية الحقوق بجامعة ويسترن أونتاريو في كندا.

8. وقد أُعد كتاب السوابق القضائية ليستخدمه في المقام الأول القضاة والموظفون القضائيون وموظفو إنفاذ القانون.

ثانياً. نطاق وهيكل كتاب السوابق القضائية

9. يركز كتاب السوابق القضائية ذاك أساسا على الإنفاذ المدني والجنائي للعلامات التجارية وحق المؤلف. وهناك نقاش محدود بشأن البراءات والتصاميم الصناعية بسبب قلة عدد المنازعات الجنائية والمدنية في الدول المستهدفة. ولا يتضمن كتاب السوابق القضائية مراجعة القرارات الإدارية لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

10. وتتبع معظم البلدان العربية نظام القانون المدني، الذي يقوم على تطبيق موحد لمجموعة متفق عليها من القوانين. وهناك مجال محدود للقوانين التي وضعها القضاة في المحاكم المدنية والجنائية والتجارية، على الرغم من أن القضاة في الممارسة العملية يميلون إلى اتباع القرارات القضائية السابقة. لذلك تفسر المحاكم وتطبق أحكام القانون الساري على الوقائع، ولا تعط السوابق القضائية الوزن الذي تستحقه.

11. ويتكون كتاب السوابق القضائية من أربعة فصول. يقدم الفصل الأول مقدمة عامة عن مختلف أشكال حقوق الملكية الفكرية والأنواع الشائعة من منازعات الملكية الفكرية. ويغوص الفصل الثاني في سبر أغوار التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة. في حين يقوم الفصل الثالث بفحص التعدي على العلامات التجارية بما في ذلك حماية العلامات التجارية المعروفة والمنافسة غير المشروعة. ويقدم الفصل الرابع ملخصاً لأهم المنازعات في مجال البراءات والتصاميم الصناعية. ويتضمن كل فصل من الفصول الثلاثة الأخيرة شرحًا موجزًا للمبادئ الأساسية والقواعد الإجرائية، تليها الإجراءات الجنائية (العقوبات) والتعويضات المدنية (حساب التعويضات). ويُختتم كل فصل بفحص هيكل التدابير المؤقتة وكذلك تحديد عدد الأوامر الصادرة عن المحاكم من المنطقة العربية.

12. ويقدم كتاب السوابق القضائية تحليلاً شاملاً لعدد من القضايا البارزة مع إشارات إلى قضايا أخرى ذات صلة في المنطقة العربية. ويضم كتاب السوابق القضائية أكثر من 329 قضية من ثماني بلدان.

البلدان	عدد القضايا
مصر	60
الأردن	160
الكويت	4
لبنان	5
المغرب	37
فلسطين	13
قطر	2
الإمارات العربية المتحدة	48
المجموع	329

ثالثاً. التحديات الشائعة والدروس المستفادة

13. أثناء إعدادكتاب السوابق القضائية ذاك، طفت إلى السطح العديد من التحديات فيما يتعلق بتعقيد الفصل في منازعات الملكية الفكرية في المنطقة العربية وعدم كفاية الآليات لجمع ونشر قرارات المحاكم.

14. أولاً، واجهت المؤلفة صعوبات كبيرة في جمع قرارات المحاكم في مجال الملكية الفكرية حيث لا يزال الاجتهاد القضائي في مرحلة النشأ في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى معظم الأنظمة القضائية في المنطقة محاكم مختصة بالملكية الفكرية يمكن من خلالها جمع أو النفاذ إلى القرارات الصادرة في هذا المجال من القانون. وكان على المؤلفة مراجعة المنشورات السنوية للمحاكم العليا للعثور على القرارات ذات الصلة المتعلقة بالملكية الفكرية، وفي بعض الأحيان التنقل بين محاكم الاستئناف والمحاكم الدنيا لجمع القرارات ذات الصلة.

15. ثانياً، يتعلق تحدٍ آخر بالإدارة القضائية لقضايا تتعلق بالتقليد والقرصنة. كما أن معظم قضايا إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الجنائية في المنطقة العربية لا تصل إلى المحكمة العليا لأنها غير قابلة للاستئناف. وتعتبر جرائم التقليد والقرصنة في مجالات حق المؤلف والعلامات التجارية جنحًا وتنتهي بمرحلة الاستئناف.

16. كما نشأت تحديات فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة لأن قرارات محاكم الاستئناف نهائية ولا يمكن إعادة النظر فيها من قبل المحكمة العليا. علاوة على ذلك، تم العثور على تفاوت في تطبيق قرارات التدبير المؤقت بين المحاكم الأدنى، وعندما يُطلب منها مراجعة هذه التدابير، تركز محاكم الاستئناف عادة على العناصر الإجرائية بدلاً من القضايا الموضوعية. علاوة على ذلك، لا يتم عادة نشر قرارات محاكم الاستئناف في معظم الدول العربية بسبب نقص الموارد وتنوع القرارات.[3]

17. ثالثًا، شكلت محدودية التعاون بين الجهات المعنية في المنطقة العربية في تقديم قرارات المحاكم بعض التحديات.

[3] تُعرَّف الجنح بأنها جرائم يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وتتكون محكمة الجنح من قاض واحد بالمحكمة الابتدائية وتُعقد جلسات الاستئناف من قبل محكمة مكونة من ثلاثة قضاة. ووفقا للمادة 39 من المرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2021 بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (2) شهرين وبالغرامة التي لا تقل عن (10.000) عشرة آلاف درهم ولا تزيد على (100.000) مائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام بغير إذن كتابي من المؤلف أو صاحب الحق المجاور أو خلفهما بأي من الأفعال الآتية: أ. الاعتداء على حق من الحقوق الأدبية أو المالية للمؤلف أو صاحب الحق المجاور (...) إلى آخره." متاح على: https://wipolex.wipo.int/ar/text/584938 (باللغة العربية). والمثال الآخر هو المادة 113 من القانون المصري رقم 82 لسنة 2002 بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية التي تشير إلى أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين: 1- كل من زور علامة تجارية تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور؛ 2 - كل من استعمل بسوء قصد علامة تجارية مزورة أو مقلدة (...)". متاح على: https://wipolex.wipo.int/ar/text/182881 (باللغة العربية).

18. وللتخفيف من التحديات المذكورة أعلاه، استخدمت المؤلفة القرارات والمنشورات المتاحة على الإنترنت واعتمد على العلاقات الشخصية مع القضاة والمحامين في مختلف الدول المستهدفة للحصول على القرارات القضائية المتاحة المتعلقة بالملكية الفكرية.

19. وبالإضافة إلى ذلك، اتصلت شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية بالدول الأعضاء في المنطقة العربية لتقديم قضايا بارزة في مجال حقوق الملكية الفكرية. ومع ذلك، لم يكن معدل الاستجابة مرتفعًا كما كان متوقعًا. كما أن معظم المحاكم في المنطقة العربية لا تصنف القرارات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية أو تميزها عن القرارات المدنية والجنائية الأخرى، وبالتالي واجهت السلطات الوطنية تحديات لمشاركة القضايا ذات الصلة مع شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

رابعاً. الإجراءات المستقبلية

20. نُشر كتاب "دراسة تحليلية للسوابق القضائية في حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية" في فبراير 2020[4]، وكان وثيق الصلة بسياق أنشطة تكوين الكفاءات التي تستهدف أعضاء السلطة القضائية وسلطات إنفاذ القانون الوطنية. كما استخدمت شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية وخبراء الويبو الخارجيين كتاب السوابق القضائية ذاك لتدريب القضاة وسلطات إنفاذ القانون في مختلف البلدان في المنطقة. ويقدم كتاب السوابق القضائية ذاك مجموعة من قرارات المحاكم الأخيرة في مجال الملكية الفكرية وأفضل الممارسات في الفصل في قضايا الملكية الفكرية في المنطقة. وسيكون من المستحسن تحديث كتاب السوابق القضائية في غضون خمس سنوات ليشمل القضايا الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة والجرائم المتصلة بالملكية الفكرية عبر الإنترنت، وكذلك لتغطية المزيد من الدول في المنطقة.

21. ووُزعت نسخة من الإصدار الأول من الكتاب على البعثات الدائمة ذات الصلة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأرسلت نسختان إلى مكاتب الملكية الفكرية في البلدان العربية. وأوصت شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية باستخدام كتاب السوابق القضائية في تدريب القضاة والموظفين القضائيين وسلطات إنفاذ القانون. وتوصى بشدة بإضافته إلى المواد المرجعية للمؤسسات القضائية في المنطقة العربية؛ وقد أبلغت الأمانة أن بعض المعاهد قد قامت بذلك بالفعل.

[نهاية الوثيقة]

[4] متاح على: https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4536&plang=AR.